

القول الأول: ((العرض)) من الضروريات وذكره مقصداً سادساً، فعلى ذلك تكون الضروريات ستاً وليست خمسا. وهؤلاء اختلفوا: بل هو من الحاجيات. وهي الأنساب وهي أرفع من الأموال، فإن حفظ النسب بتحريم الزنا تارة، أخرى، من الأعراض غير الأنساب. أو قذف أسلافه، النسب أو النسل؛ فتكون المحافظة على العرض هنا تكميلية أو حاجية. وأما الطعن في العرض بالشتيم والذم غير القذف كذمه بأنه بخيل أو ظالم وغيبته أو نحو ذلك فهذا وإن كان محرماً غير أنه لا يصل إلى درجة الضروري وإنما ((يكون حاجياً فقط ولذا قال النبي ولخيليم: ((ليّ الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته